مشروع قانون المـــاليّة
لسنة 2015

" مواصلة دعم الإنتعــاش الإقتصادي "

وزارة الإقتصـــاد والمـــالية
24أكتـوبر 2014

الباب الأوّل : قانون الماليّة 2015 - تطـوّر الظّـرف الإقتصادي لسنتي 2014 و2015

الباب الثاني : قانون الماليّة 2015 - الأولويات والتّوازنات

الباب الثالث : قانون الماليّة 2015 - الأحكـــــــام

I المحيط العالمي : تواصل تذبذب المؤشّرات مع مخاطر الإنكماش المالي (2/1)

النّمو الإقتصادي العالمي %، (الثّلاثي الثاني بالمقارنة مع الثّلاثي الأوّل لسنة 2014)

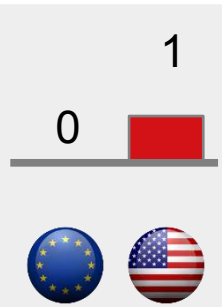

- تراجع نسب النّمو خلال الثّلاثيّة الثّانية من سنة **2014** مقارنة بالنّسب المسجّلة خلال الثلاثيّة الأولى.
- عدم تسجيل نمو في منطقة الأورو (الشّريك الرّئيسي) خلال الثّلاثيّة الثّانية من سنة **2014** مقارنة بالثلاثيّة الأولى بسبب خاصة تراجع الإنتاج الصّناعي **-0,3 %** (إلى حدود جوان 2014).

مراجعة تقديرات صندوق النقد الدّولي لمعدّل النمو المقدر لسنة 2014 نحو التخفيض %،

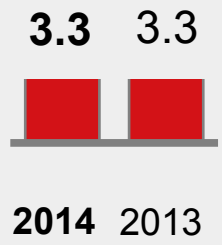

%	2012	2013	توقعات 2014
النمو العالمي	**3.4**	**3.3**	**3.3**
البلدان المتقدمة	1.2	1.4	**1.8**
* الولايات المتحدة	2.3	2.2	2.2
* منطقة الأورو	0.7-	0.4 -	0.8
* اليابان	1.5	1.5	0.9
البلدان الصاعدة والنامية	5.1	4.7	**4.4**
***الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا**	**4.8**	**2.3**	**2.6**

نسب التّضخّم %، (أوت 2014)

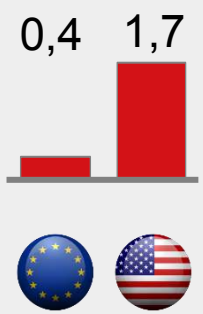

مستوى دون الهدف الذي ضبطه البنك المركزي الأوروبي بـ 2 %

- تراجع معدلات التضخم في منطقة الأورو لأدنى مستوى لها منذ خمس سنوات لتبلغ 0.4% خلال شهر أوت مقابل 0.3% في الشهر السابق، وهو الشهر الحادي عشر على التوالي الذي تكون فيه معدلات التضخم أقل من نسبة 1%
- بسبب ضعف كلفة الأجور وتراجع الإنتاج وأسعار توريد المواد الأساسية وإرتفاع سعر صرف الأورو

I المحيط العالمي : تواصل تذبذب المؤشّرات مع مخاطر الإنكماش المالي (2/2)

معدلات البطالة عالميّا %، (أوت 2014)

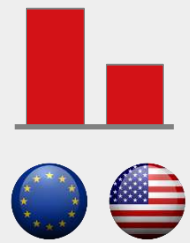

- **إستقرار نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في أدنى مستوى** تم تسجيله منذ ست سنوات.
- **تراجع نسبي لمعدلات البطالة في منطقة الأورو رغم بقائها في مستويات مرتفعة** وهو ما يؤثّر سلبا على الطّلب الدّاخلي وعلى نسق النّمو.

سعر النفط البرنت، دولار، 2014

- **بوادر تراجع لأسعار النفط خلال شهري سبتمبر وأكتوبر دون 90 دولار بعد الارتفاع الذي عرفه معدل برميل البرنت خلال شهر جوان (معدّل 111,8 دولار).**
- بالرغم من تواصل التّطورات الجيوستراتيجية في روسيا وأوكرانيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتذبذب الإنتاج في عدد من البلدان المصدّرة فضلا عن إرتفاع الطلب.

مؤشّر أسعار المواد الغذائية، البنك العالمي، سبتمبر2014

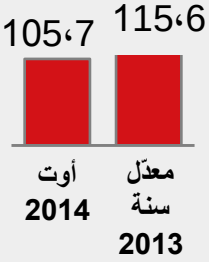

- **بوادر تراجع لأسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنه 2014.**
- يتداول سعر الطنّ من القمح (HRW) في الأسواق العالمية بمستوى 263،4 دولار مقابل 312،2 دولار كمعدّل لسنة 2013.

1.II تواصل الضغوطات الداخليّة : ضعف نسب النّمو (3/1)

الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي
%
بالإنزلاق السنوي

تباطؤ وعدم إستقرار

- تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بـ 2,0% بحساب الإنزلاق السّنوي في الثلاثي الثاني لسنة 2014 مقارنة بـ 2,2 % خلال الثلاثي الأول .
- نسبة النمو في حدود 2,1% خلال السداسي الاوّل الأول 2014.

تطوّر النموّ الناتج المحلي الإجمالي بالإنزلاق السنوي

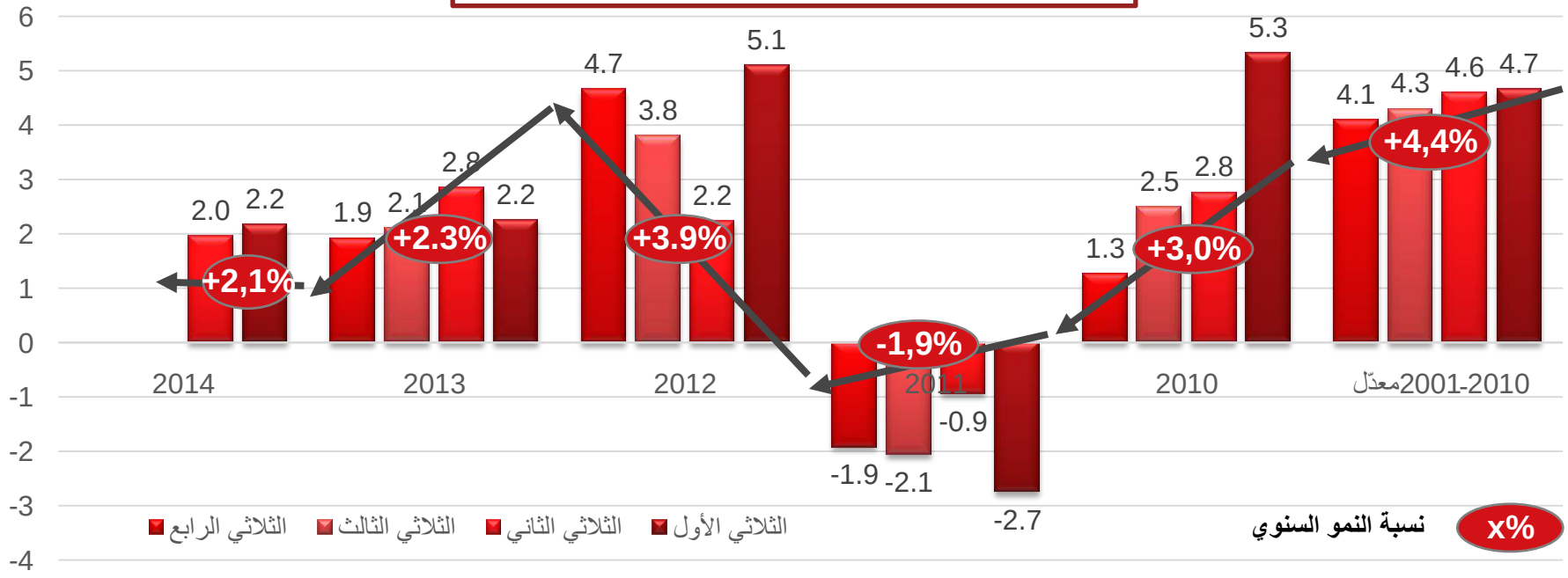

1.II تواصل الضغوطات الداخليّة : ضعف نسب النّمو (3/2)

تطور الطلب الداخلي
الثمانية أشهر الأولى 2014

نمو إيجابي بـ % 3,1

- الناتج المحلي الإجمالي **+2,1%**، واردات السلع والخدمات **0,0%**، صادرات السلع والخدمات **-2,6%** و الإستثمار **- 3%** (بالأسعار القارة)
- يبقى الإستهلاك الجملي هو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي منذ 2010.

	2010	2011	2012	2013	2014 (8 أشهر)
نمو الإستهلاك	%4.2	%4	%5	%4.3	% 3,6

مساهمات المصادر في النمو بأسعار السنة السابقة

%	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
واردت السلع و الخدمات	54,4	57,3	54,7	54,0
مجموع الموارد - التّوظيفات	**154,4**	**157,3**	**154,7**	**154,0**
الإستهلاك	**84,2**	**85,0**	**87,1**	**89,0**
الإستهلاك الخاص	*66,6*	*66,5*	*68,0*	*69,5*
الإستهلاك العمومي	*17,6*	*18,5*	*19,1*	*19,5*
الإستثمار	**21,9**	**23,7**	**21,3**	**21,0**
الطلب الداخلي	**106,1**	**108,7**	**108,4**	**110,0**
صادرات السلع و الخدمات	**48,3**	**48,6**	**46,3**	**44,0**

1.II تواصل الضغوطات الداخليّة : ضعف نسب النّمو (3/3) :

تطوّر النموّ الثلاثي حسب قطاعات النشاط الإقتصادي

الإنزلاق السنوي بـ%	معدّل 01-10	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	ث2 - 14
الفلاحة والصيد البحري	2,0	-9,1	10,3	6,5	-4,1	1,0
الصناعات المعملية	3,0	3,0	-2,4	4,2	1,5	0,1
الصناعات غير المعملية	3,2	4,2	7,5	5,9	-2,3	-5,8
الخدمات المسوقة	5,2	5,4	-3,7	4,4	4,0	3,8
الخدمات غير المسوقة	4,7	4,2	7,5	5,9	5,8	4,6
الضرائب صافية من الدعم	2,4	0,6	-7,7	-0,8	1,0	1,5
الناتج المحلي الإجمالي	4,4	3,0	-1,9	3.6	2,3	2,0

تطوّر النموّ الثلاثي حسب أهّم الصناعات المعملية والغير المعملية

الإنزلاق السنوي بـ%	معدّل 01-10	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	ث2 - 14
أهّم الصناعات المعملية						
الصناعات الفلاحية والغذائية	2,9	4,5	1,1	-2,8	2,3	-2,1
صناعات النسيج والملابس والجلود	0,6	5,0	-1,2	-4,0	1,9	2,8
الصناعات الكميائية	1,9	6,8	-38,9	-5,9	9,4	-1,6
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	6,8	3,3	-1,5	7,4	2,3	-3,7
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4,9	18,3	4,1	0,7	-2,0	0,8
أهّم الصناعات غير المعملية						
النفط والغاز الطبيعي	2,2	-0,3	-12,6	-1,9	-7,1	-15,0
المناجم	0,6	10,8	-52,9	17,2	7,5	23,5

2.II تواصل الضغوطات الداخليّة : تباين المؤشّرات المتعلّقة بالإستثمار

نوايا الإستثمار
(08 أشهر الأولى)
(2014/2013)

- **تراجع نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية بـ 22 %** (1933 م.د مقابل 2487 م.د).

علما وأنّ نتائج سنة 2013 تأخذ بعين الإعتبار التصريح بإحداث معمل للإسمنت بسيدي بوزيد بكلفة 400 م.د وتسجيل بعث وحدة لمكونات السيارات بمبلغ 150 م.د.

- **تطوّر الإستثمارات المصرح بها في الخدمات بـ 23%** (1145 م.د مقابل 929 م.د)
- **تراجع حجم الإستثمارات الأجنبية (مباشرة + محفظة) بنسبة 12,9%** (31% مقارنة بسنة 2010).
- **إرتفاع نسق تطوّر واردات مواد التّجهيز (+ 5,9 %) ومبيعات الإسمنت في السّوق الدّاخليّة (+ 2,6 %) والمساعدات النّقديّة للإقتصاد (+ 7,1 %) وإستهلاك الكهرباء من الجهد المتوسّط والعالي (+ 1,5 %، ستّة أشهر).**

تدفقات الإستثمار الخارجي المباشر

	التطور 2014/ . (%)			
	2010	2011	2012	2013
المحفظة	**58.6-**	**40.4**	**14.2**	**32.9-**
إ.أجنبية مباشرة	**27.0-**	**11.2-**	**10.9-**	**10.7-**
الطاقة	36.0-	23.6-	6.8-	5.2-
الصناعة	32.9-	16.6-	34.8-	37.2-
الخدمات *	27.5	63.0	14.5	21.8
الفلاحة	137.5	208.8	58.3	38.8-
المجموع	**31.0-**	**8.6-**	**9.4-**	**12.9-**

3.II تواصل الضغوطات الداخليّة : تفاقم العجز التجاري

- **تفاقم العجز التجاري** إلى موفى سبتمبر ليبلغ **10.545م.د** مقابل 8.744 م.د خلال نفس الفترة من السنة الفارطة و8.895 م.د سنة 2012.
- **تواصل تراجع نسبة التغطية بـ 4 نقاط** مقارنة بنفس الفترة لسنة 2013، لتبلغ **66,4 %** مقابل **70,4 %** في 2013 68,7 % في 2012.
- **الواردات دون إحتساب قطاع الطاقة ارتفعت بنسبة 5%.**

العجز التّجاري 09أشهر الأولى 2014

تطور الصّادرات، %	+0,1%
تطور الواردات، %	+6,2%

- **تفاقم العجز التجاري للنظام العام** إلى موفى أوت ليبلغ **15.546م.د** مقابل **13.333 م.د** خلال نفس الفترة من السنة الفارطة و **13.003م.د** في 2012.
- **تواصل تطور تجارة نظام التصدير الكلّي.** بلغ رصيد الفائض التجاري لهذا النظام **5.001 م.د** خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2014 مقابل **4.590 م.د** خلال نفس الفترة للسنة الفارطة.

حاصل الميزان التحاري 09 أشهر الأولى 2014

النظام العام عجـــز	+ 16,6%
النظام الغير مقيم فـــائض	+ 7,2%

الصادرات 09 أشهر الأولى 2014

تراجع صادرات المواد الفلاحية و الغذائية %	-28،5%
تراجع صادرات الطاقة والزيوت الصناعية %	-12,5%
تراجع صادرات المناجم والفسفاط ومشتقاته %	-3,8%

الواردات 09 أشهر الأولى 2014

إرتفاع واردات الطاقة %	11,7%
إرتفاع واردات المواد الإستهلاكية %	6,5%
إرتفاع واردات مواد التجهيز %	6.4%

4.II تواصل الضغوطات الداخليّة : تطور مؤشر أسعار الإستهلاك العائلي

مؤشر أسعار الإستهلاك العائلي
09 أشهر الأولى 2014

5.6% مقابل 6.2% سنة 2013

ارتفاع أسعار أهم المواد التالية :

- مواد التغذية والمشروبات بنسبة 7,2 %،
- السكن والطاقة المنزلية بنسبة 5,9%،
- الملابس والأحذية بنسبة 7%.

تطوّر نسبة التضخم لشهر سبتمبر بـــــ 0,4 % مقارنة مع أوت 2014 و3,4 % مقارنة مع ديسمبر 2013.

تطور مؤشر أسعار الإستهلاك العائلي حسب المواد

المواد	الأوزان ٪	الإنزلاق / 12 شهر	معدل التغيرات	الإنزلاق / ديسمبر	التغيرات الشهرية
		سبتمبر2014	تسعة أشهر 2014	سبتمبر 2014	سبتمبر 2014
		سبتمبر 2013	تسعة أشهر 2013	ديسمبر 2013	أوت 2014
المواد الحرة	66,8	6,2	6,7	3,1	0,4
المواد المؤطرة	33,2	4,3	3,0	4,0	0,3
المجموع	**100,0**	**5,6**	**5,6**	**3,4**	**0,4**
المواد الغذائية	**32,7**	**6,3**	**7,2**	**3,1**	**0,4**
المواد الحرة	26,4	7,3	8,5	3,6	0,4
المواد المؤطرة	6,3	0,7	0,4	0,7	0,0
المواد غير الغذائية	**67,3**	**5,3**	**4,7**	**3,5**	**0,4**
المواد الحرة	40,4	5,4	5,4	2,7	-0,4
المواد المؤطرة	26,9	5,2	3,7	4,7	0,4

5.II الوضع الدّاخلي : التشغيل، المناخ الإجتماعي

التشغيل

الثلاثي الأول 2014

نسبة البطالة % 15,2

- انخفاض نسبة البطالة بـ 0,1 نقطة بالمقارنة مع الثلاثي الرابع لسنة 2013.
- تقدر نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا بـ 31,4% مقابل 31,9% في الثلاثي الرابع لسنة 2013.
- حسب المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الأول بلغ عدد العاطلين عن العمل 605,8 ألف من مجموع السكان الناشيطين الذي بلغ 3.998,3 ألفا.

المناخ الاجتماعي

9 أشهر الأولى 2014

إرتفاع عدد أيام العمل الضائعة سنة 2014 بنسبة % 50

- تطور عدد الإضرابات بنسبة 18 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 وإنخفاض بـ 7 % مقارنة بسنة 2012.
- إنخفاض عدد المؤسّسات المعنيّة بالإضرابات بنسبة 23 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013. وقد شملت الإضرابات 192 مؤسّسة منها 164 مؤسّسة خاصّة.

6.II تواصل الضغوطات الداخليّة : إرتفاع أسعار الصّرف

سعر صرف الدّينار	2013 سنة كاملة	08 أشهر الأولى 2014	معدل سبتمبر إلى يوم 22
مقابل الأورو	2,159 د	2,236 د	2,286 د
مقابل الدّولار	1,631 د	1,639 د	1,764 د

- تزايد نسق إرتفاع سعر صرف أهم العملات مقابل الدّولار خلال أوائل سبتمبر.
- تذكير : تمّ إعتماد فرضيّة 1,650 للدولار في إعداد الميزانية التكميليّة لسنة 2014.

تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار في سنة 2014

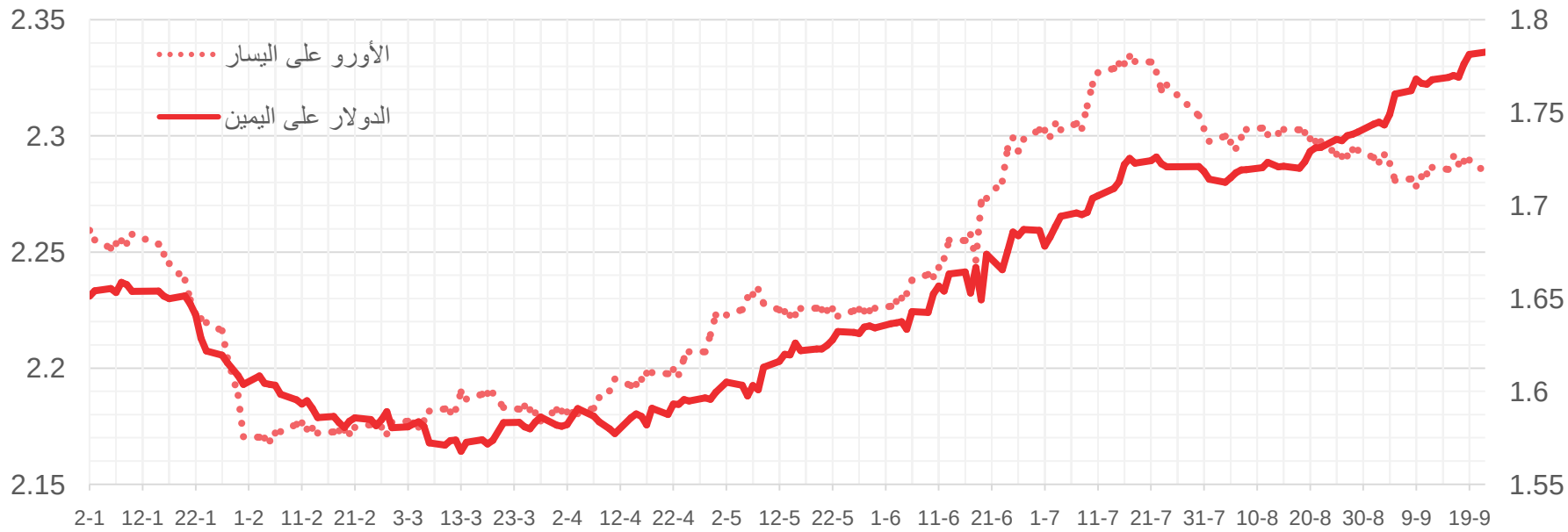

III تحيين التّقديرات الإقتصاديّة لكامل سنة 2014

الفرضيّات الموضوعيّة

- **مفعول الإجراءات المدرجة بقانون المالية التّكميلي لسنة 2014** خاصة فيما يتعلق بتدعيم الواجب الجبائي والمصالحة مع الخاضعين للضريبة والتّصدّي للتّجارة الموازية ودفع الإستثمار والتشغيل ودعم الموارد ...
- الإجراءات المبرمج إتخاذها نهاية سنة 2014 وسنة 2015 **لترشيد الواردات ودفع نسق تطوير الصّادرات.**
- مواصلة الجهود **لإستحثاث نسق إنجاز المشاريع العمومية.**
- **تعزيز الجهود لتحسين الوضع الأمني وتحسين صورة تونس.**
- التأكيد على **أهمية التوافق السياسي والحوار** بين الشركاء الاجتماعيين في تقليص حدّة تداعيات المرحلة

التّقديرات المحيّنة لكامل السّنة

1. **مراجعة نسبة النّمو** لسنة 2014 **إلى ما دون 2,5 %** بالأسعار القارة مقارنة بنسبة 2,8 % مقدّرة بداية السّنة أي بتطوّر طفيف مقارنة مع نسبة النّمو لسنة 2013 والمقدّرة بـ 2,3 %.
التوقّق في تحقيق مستوى نمو إيجابي في مجمله وتجنّب مخاطر الإنكماش الإقتصادي بإعتبار حساسيّة الظرف

2. **تطور نسق الإستثمار لكامل السّنة بنسبة 2,3 %** بالأسعار الجارية وتسجيل نسبة إستثمار في حدود 19,2 % من الناتج المحلي الإجمالي

3. **حصر عجز الميزانيّة من الناتج لسنة 2014 في حدود النسبة التي جاء بتقديرات قانون الماليّة التّكميلي (6 %** بإعتبار مراجعة نسبة النمو وبالتّالي حجم النّاتج) مقارنة بنسبة 6,7 % مسجلة سنة 2013

4. **تطوّر العجز الجاري بنسبة 8,7 % من الناتج المحلي الإجمالي** سنة 2014 نتيجة ارتفاع الواردات بنسق أرفع من نسق تطور الصادرات.
- إرتفاع ملحوظ لمستوى هذا العجز وذلك **للسنة الرابعة على التوالي.**

5. **تطوّر مؤشر الأسعار عند الإستهلاك بمعدّل 5,7 %** لكامل سنة 2014 مقابل 6 % مسجلة سنة 2013.

... البـــاب الأوّل : قانون الماليّة 2015 - تطـوّر الظّـرف الإقتصادي لسنة 2015

1.IV المحيط العالمي : تحسّن طفيف منتظر لأغلب المؤشّرات الإقتصاديّة

2015 ←

%	2012	2013	توقعات 2014	2015
النّمو العالمي	**3.4**	**3.3**	**3.3**	**3.8**
البلدان المتقدمة	1.2	1.4	**1.8**	**2.3**
* الولايات المتحدة	2.3	2.2	2.2	**3.1**
*** منطقة الأورو**	0.7-	0.4 -	0.8	**1.3**
* اليابان	1.5	1.5	0.9	**0.8**
البلدان الصاعدة والنامية	5.1	4.7	**4.4**	**5.0**
***الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا**	4.8	2.3	**2.6**	**3.8**

إرتفاع معدّلات النمو
%،
حسب التقديرات المحيّنة لصندوق النقد الدّولي

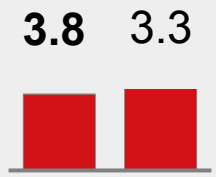

تطور النّمـــو في منطقة الأورو بحوالي 1.3% مقابل تطور بنحو 0.8 % سنة 2014 مردّه بالأساس الإنتعاشة التّدريجية للنشاط الاقتصادي في كل من ألمانيا (1.5% مقابل 1.4%) وفرنسا (1.0 %مقابل 0.4%). والتخلي تدريجيا عن السياسات التقشفية التي تهدف إلى تصحيح الماليّة العموميّة واستبدالها بسياسات أكثر مرونة مما سيؤدي إلى الرّفع من مستوى التضخم ومزيد دفع الطلب الداخلي من خلال تحسن الاستهلاك والاستثمار العمومي.

تحسّن نمو المبادلات
%،

تحسّن نسق نمو حجم المبادلات :

من المنتظر أن يساهم إسترجاع النشاط الاقتصادي العالمي سنة 2015 في تسريع نسق نمو حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات ليبلغ نسبة 5.0 % سنة 2015 ويقترب من المستوى المسجّل سنة 2011 والذي بلغ نسبة 6 % مقابل تطور بنسبة 3.8 % سنة 2014 و3 % سنتي 2012 و2013.

إستقرار نسب التّضخّم
%،

شبه إستقرار على مستوى الأسعار ونسب التضخّم :

من المتوقع سنة 2015 على مستوى تطور الأسعار أن يتمّ تسجيل شبه إستقرار في نسب التّضخم بالعلاقة مع المحافظة على نفس مستوى الطّلب من جهة من جهة أخرى وتراجع أسعار المواد الأساسية بدون اعتبار المحروقات

1.IV المحيط العالمي : تحسّن طفيف منتظر لأغلب المؤشّرات الإقتصاديّة

بقاء نسبة البطالة عالميّا في مستويات مرتفعة

- تواصل إرتفاع نسبة البطالة في العالم حسب منظمة العمل الدولية لتبلغ **6 %** أي ما يعادل 200 مليون عاطل عن العمل وينتظر أن يتواصل إرتفاع نسب البطالة إلى موفى سنة 2016.
- تحسّن نسبي في نسب البطالة خاصة في الدّول المتقدمة تزامنا مع الانتعاشة المسجلة على مستوى النشاط الاقتصادي لهذه الدول.

توقع إنخفاض سعر النفط البرنت،

دولار، البرميل

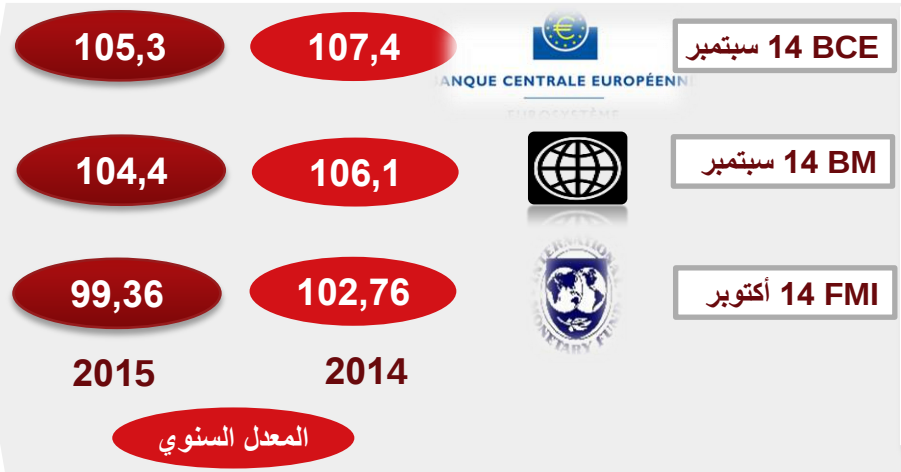

إستنادا إلى توقعات البنك المركزي الأروبي والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، المفترض أن يتراوح معدل سعر البرميل بين 97 و105 دولار سنة 2015.

2.IV على المستوى الوطني: تحسّن طفيف لأهم المؤشّرات وبداية إسترجاع التّوازنات

تقديرات نسبة نمو إجمالي في حدود 3 %
(بالأسعار القارة)

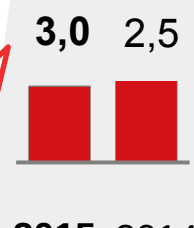

ويرتكز هذا الهدف بالأساس على تقديرات :

- **إرتفاع القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بنسبة 8 %**على أساس إنتاج للحبوب يقدر بـ 20 مليون قنطار مقابل 23,2 مليون قنطار سنة 2014 وإنتاج لزيتون الزيت مقـدّر بـ 1.350 ألف طن مقابل 350 ألف طن سنة 2014 و1.100 ألف طن سنة 2013.

- **نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بـ 3,8 %** خاصة نتيجة ارتفاع القيمة المضافة في قطاعي الصناعات والكيميائية ومواد البناء والخزف والبلور على التوالي بنسبة 5% و7%.

- **تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بـ 2,3 %** مرده أساسا **التطور الايجابي لقطاع المحروقات بنسبة 1,4 %** بعد التراجع المسجل خلال الأربع سنوات الأخيرة بفضل انتاج النفط الذي حدد بـ 2,86 مليون طن سنة 2015 مقابل 2,76 مليون طن سنة 2014 بالعلاقة مع تطوير مجموعة من الحقول على غرار "بركة" و"معمورة" و"بئر بن ترتر".

- **نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات المسوقة بنسبة 2,7 %**تستند الى تطور معتدل لجل المكونات.

الباب الأوّل : قانون الماليّة 2015 - تطوّر الظّرف الإقتصادي لسنتي 2014 و2015

الباب الثاني : قانون الماليّة 2015 - الأولويات والتّوازنات

الباب الثالث : قانون الماليّة 2015 - الأحكـــــــام

... التّذكير بأسس وأولويات إستراتيجيّة العمل التي تمّ ضبطها سنة 2014

الإسترجاع التّدريجي للتّوازنات الإقتصاديّة الكبرى

- **الحد من العجز المتفاقم لميزانيّة الدّولة** منذ سنة 2011 وإيجاد حلول جذريّة شاملة وتلافي مواصلة سياسة البحث عن التّوازن المالي الظرفي وذلك من خلال ترشيد النّفقات **(دون أن يتحول هذا الترشيد إلى سياسة تقشفية)** وخاصّة نفقات التأجير ونفقات الدّعم وترشيد الإستثمار العمومي ودعم الموارد ...
- إتخاذ **إجراءات عاجلة للحد من تفاقم العجز التّجاري**

دفع الإستثمار والتّشغيل وحوكمة التّدخلات العموميّة

- **تحسين مناخ الأعمال - جعل الإستثمار هو الدّافع الرئيسي للنّمو**
- دعم **الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**
- القطع مع التّمشي الغالب منذ سنة 2011 والمتمثّل في الإتكال الكلّي على الماليّة العموميّة والتّدخل المباشر للدّولة لتحقيق النمو.

تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة

- تطبيق **الاستراتيجية المستقبلية لتدخل الدّولة في تمويل الإقتصاد الوطني**
- **الإصلاح الجبائي** - إصلاح منظومة التّصرف في **الماليّة العموميّة** – إصلاح **منظومة الدّعم – القطاعات الواعدة** – إصلاح منظومة **التجارة ومقاومة التّهريب.**

تحقيق تنمية جهويّة وإقليميّة متوازنة

- دعم **البنية التحتيّة** الإقتصاديّة والإجتماعيّة بالمناطق الدّاخليّة.
- تنفيذ **إستراتيجيّة تنمية جديدة** تقوم على تدعيم نجاعة الحوكمة المحليّة
- توفير **مناخ جهوي ومحلّي يشجّع على الإستثمار والتشغيل**

دعم العدالة الإجتماعيّة والإندماج والتّضامن

- **إعطاء كلّ الأهميّة التي تستحقّها للعدالة الإجتماعيّة والإندماج والتّضامن**
- **حسن توزيع الثّروات الوطنيّة ودعم التشغيل ومساندة الأسر** والحفاظ على المقدرة الشرائيّة والسّلم الإجتماعي وإحكام توجيه المرافق والخدمات العموميّة.
- **عدم تهميش المكاسب الإجتماعيّة في ضل الأزمة والضغوطات الحاليّة**

1 التّحكم العاجل في التّوازنات الإقتصاديّة والماليّة الكبرى (2/1)

على مستوى الماليّة العموميّة

التّحكم في العجز - ترشيد النفقات - تسريع الإستثمارات - تحسين السيولة

أحكام وإجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

الهدف العاجل : **التقليص من عجز ميزانية الدّولة دون نسبة 5 % من الناتج** مقارنة بـ 6 %مقدّرة لسنة 2014 و6,9 % سنة 2013.
وهو ما يتطلب إجراءات هامة من أجل :

- **دعم الموارد الذّاتية للدولة والتقليص من التّهرب** الجبائي مع ضبط هدف لدعم مناب الموارد الذاتيّة للميزانيّة والحد من حجم موارد الإقتراض إلى ما دون نسبة 25 %.

- **التحكّم على مستوى هيكلة الميزانيّة في حجم وزن الأجور والإعتمادات المخصّصة للدّعم**

وهو ما يتطلب إجراءات هامة من أجل :

- **إقرار زيادة معتدلة في نفقات التّنمية لدعم الإستثمارات العمومية** في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وتحسين ظروف العيش في الجهات الداخلية والمناطق الأقل حظا.

- **تكثيف الجهود لإستحثاث نسق تعبئة موارد الإقتراض والتمويل الخارجي** من خلال العمل على تسريع تنفيذ المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والتي تشهد السحوبات بعنوانها تباطؤا كبيرا.

- **توفير كلّ الظّروف السّانحة لإستقطاب الإستثمار الخارجي المباشر** والسّعي لتوفير موارد مالية إستثنائية في شكل هبات.

- **إستيفاء التعهدات بعنوان البرنامج الرابع لدعم الاقتصاد مع البنك الدولي والإتحاد الأوروبي** وإحكام إعداد المراجعات المقبلة للإتفاق الإئتماني مع صندوق النّقد الدولي لضمان سحب الموارد المتعلقة به.
- **تحسين وضعيّة السيولة المتوفرة.**

1 التّحكم العاجل في التّوازنات الإقتصاديّة والماليّة الكبرى (2/2)

على مستوى ميـزان الدّفوعات

- الهدف العاجل هو **الحدّ من تفاقم العجز التجاري من خلال التوجه نحو اتخاذ إجراءات خصوصية لاحتواء توسع العجز ووضع قيود كمية مباشرة على عدد من المواد الموردة "غير الضرورية".**
- إعطاء الأولويّة لإسترجاع حيوية القطاع السياحي.
- **تعبئة أكثر ما يمكن من موارد التمويل الخارجي وبشروط معقولة** بما يسمح بالحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطي من العملة الأجنبية ولتجنب مزيد انزلاق سعر صرف الدينار

على مستوى التّضـــخم

- تتمثل الأولويّة العاجلة في **مواصلة التحكم في مستوى التضخم الذي يسجل بعض الإنفراج** وذلك من خلال العمل على دعم العرض خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الحساسة وتكوين المخزونات التعديلية وكذلك تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية وتدعيم الحوار والتشاور مع المهنيين لتعديل الأسعار مع التّصدي لظاهرة التهريب والتّجارة الموازية .

2 دفع النّمو والإستثمار مع إستعادة ديناميكيّة الإستثمار الخاص (2/1)

دفع النّمو والإستثمار

الإستثمار الدافع الرئيسي للنّمو
-
تحسين مناخ الأعمال
-
إسترجاع نسق الإنتاجيّة

إجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

- مواصلة **تحسين الوضع الأمني والإجتماعي.**
- **الإسترجاع التدريجي لنسق الإنتاجية** من خلال التوعية والتحسيس بضرورة العودة إلى العمل والتحلي بالانضباط وانتهاج الحوار البناء والراعي للمصلحة الوطنية من أجل تحسين المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وتطبيق القانون على كل من يعطل السير العادي للعمل سواء في الفضاء العام أو الخاص.
- تعزيز الجهود المبذولة بهدف **إسترجاع طاقة الإنتاج في الحوض المنجمي.**
- مواصلة **تنفيذ برنامج تنشيط القطاع السيّاحي.**
- **إستحثاث نسق تنفيذ المشاريع العمومية** بالسّرعة والنّجاعة المطلوبتين مع تكثيف الزّيارات الميدانية والتّنسيق بين الهياكل الجهويّة والإدارة المركزيّة.
- مواصلة **الإصلاحات المتعلقة بتكريس مقومات الحوكمة وبتحسين مناخ الأعمال** خاصة على المستوى المؤسّساتي والتّشريعي.
- **إعتماد "ميثاق مبسّط للإستثمار"** يتضمّن المبادئ العامة ويرتكز على تشجيع الأنشطة ذات الإنتاجيّة المرتفعة وعلى مصداقيّة النّصاريح بالإستثمار مع تعصير إجراءات الرّقابة الذّكيّة والموجّهة وإرساء مبادئ العدالة والشفافيّة في توزيع الحوافز والمساواة بين الأنظمة الجبائيّة المطبّقة.
- إعتماد القانون الجديد المتعلق **بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.**
- تفعيل **منظومة التّجديد والإبتكار** من أجل إستحثاث **الإستثمار في القطاعات الواعدة.**

2 دفع النّمو والإستثمار مع إستعادة ديناميكيّة الإستثمار الخاص (2/2)

دفع النّمو والإستثمار

الإستثمار الدافع الرئيسي للنّمو
-
تحسين مناخ الأعمال
-
إسترجاع نسق الإنتاجيّة

إجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

للتّذكير: ق.م الأصلي والتّكميلي لسنة 2014 تضمّنا في هذا الإطار عديد الأحكام والإجراءات لدفع الإستثمار والتشغيل والتي يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015 على غرار :

- **إعفاء المؤسسات الصّناعية** المحدثة خلال سنة 2014 والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها 600 ألف دينار من الضريبة لمدة 5 سنوات،
- **منح المؤسسات الناشطة في مجلة تشجيع الاستثمارات التي تنتدب** خلال سنة 2014 بصفة قارة طالبي الشغل طرح إضافي بعنوان الأجور بـ 50 %منها مع سقف بـ 3000 د / أجير مع الإعفاء من TFP و FOPROLOS لمدة 5 سنوات وتحمل الدولة لمساهمات الأعراف لمدة 5 سنوات.
- **الحد من كلفة إقتناء التّجهيزات اللاّزمة لإنجاز المشاريع بالتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة** إلى 6 % بالنسبة إلى التجهيزات المورّدة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا وبتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان التجهيزات المصنوعة محليا.
- **إحداث برنامج لدعم المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمرّ بصعوبات** ماليّة ظرفيّة والناشطة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بهدف مساعدتها على مواصلة نشاطها والمحافظة على طاقتها التّشغيلية.
- **التّمديد في المدة المخوّلة للشركات لإدراج أسهمها بالبورصة** والانتفاع بنسبة الضريبة على الشركات المنخفضة إلى غاية 31 ديسمبر **2019**.
- **تمكين الاستثمارات المصرح بها خلال سنتي 2014 و2015 والتي تدخل طور النشاط الفعلي قبل غرّة جانفي 2017 من طرح** الإستهلاكات المتعلقة بالأصول القابلة للإستهلاك وموضوع عمليّة إستثمار بنسبة 35 % ومن طرح إعتماد جبائي يحدد بـ 10% من مبلغ الأجور لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للمنتدبين خلال الفترة 2014 إلى 2016. ومن طرح فوائد نظرية تحتسب على أساس الأموال الذاتية المستعملة لتمويل الإستثمار بنسبة 5 % مع تطبيق هذه الأحكام على المؤسسات الناشطة في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات.

3 النّهوض بالتّنمية الجهويّة

النّهوض بالتّنمية الجهويّة

تحديد منوال تنمية جديد - تنظيم إداري وإقتصادي لامركزي طبقا لما أقره الدستور

إجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

- التّوجهات المستقبلية الإستراتيجية للتنمية الجهوية : **تنظيم إداري وإقتصادي لامركزي** طبقا لما أقره الدستور، لتشجيع التنمية الجهوية والمحلية والحد من الفوارق بين الجهات وداخل الجهة ذاتها.

- **إعادة النظر في دور ومشمولات هياكل التنمية الجهوية** لتمكينها من الاضطلاع بدورها في تنسيق والإحاطة ببرامج ومشاريع التنمية بالجهات مرجع نظرها وإحكام عملية التنسيق مع باقي المتدخلين.

- **ايجاد اطار تنظيمي وتحفيزي لتشجيع الاستثمار الخاص** والابتكار خصوصا في الأنشطة المساعدة على إستغلال واستثمار سلسة القيم المتوفرة بعديد المنظومات الإقتصادية الممكن تطويرها وتنشيطها بالجهات.

- تطوير **آليات ومناهج التخطيط الجهوي** في إطار تمشي جديد يمكّن الجهات من وضع مخططات تنموية جهوية ومحلية تعد وتنجز بصفة تشاركية.

- **تطوير الإطار المؤسساتي وإضفاء حوكمة محلية جديدة** لتسريع اخذ القرار وتقريب الخدمات من المواطن.
- تحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمار الخاص والإستفادة من نقاط القوة بالمناطق لصالحها.
- تأهيل البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات العمومية بالمناطق الداخلية مع التّقليص من التّفاوت بين الجهات وتكريس مقوّمات حقيقية للتّنمية تستند إلى تثمين القدرات والميزات التفاضلية لكلّ جهة.

- العمل على **إحكام التّصرف في البرامج الجهوية للتنمية ومراجعة تدخلاتها** في اتجاه تعزيز تدخلاتها وتصويب البعض منها بما يستجيب لأولويات ومشاغل التنمية بالجهات.
- السّعي لرصد الإعتمادات الضّروريّة المخصصة لتسريع تنفيذ مشاريع التّنمية في الجهات الداخلية.

- تعزيز وتطوير **آليات وتطبيقات جمع وتخزين ونشر المعلومات والمعطيات الإحصائية الجهوية والمحلية.**
- تطوير آليات وتطبيقات إدارة ومتابعة تنفيذ المشاريع العمومية.

1.4 إستكمال تنفيذ مشروع إصلاح المنظومة الجبائيّة

تذكير

يهدف المشروع الذي تمّ الإنطلاق فيه سنة 2012 إلى **مراجعة شاملة للنظام الجبائي**

- **تبسيطه وإكسائه مزيدا من النجاعة والعدالة**
- **تعصير إدارة الجباية**
- **دعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضّريبي**
- **تحسين نجاعة المنظومة الجبائية**

ستّة (06) مجالات لعملية الإصلاح هي بصدد إستكمال التّنفيذ

1. **الضرائب المباشرة:** إعادة النظر في نسب الضريبة وضبط قاعدتها وصيغ تطبيقها والامتيازات الجبائية المتعلقة بها.
2. **الضرائب غير المباشرة:** ضبط ميدان وصيغ تطبيق مختلف الضرائب غير المباشرة والامتيازات الجبائية المتعلقة بها
3. **الجباية المحلية:** تبسيطها وتحسين نجاعتها في اتجاه تدعيم الموارد المالية للجماعات المحلّية وملاءمتها **مع مقتضيات الدّستور الجديد**
4. **دعم قواعد المنافسة النزيهة والحد من التهرّب ودعم ضمانات المطالبين بالأداء.**
5. **تعصير إدارة الجبائية :** تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية.
6. **مراجعة النظام التقديري** في اتجاه تخصيصه قصرا لمستحقيه وإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة

قسم هام من الإصلاحات تمّ إدراجها صلب قانوني الماليّة لسنة 2014 ويتواصل مفعولها إلى سنة 2015

2.4 مواصلة إصلاح منظومة التصرّف في المالية العمومية

برنامج إصلاح عام للميزانية يتمثل بالأساس في تركيز **منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف** تمكّن من **توظيف الإمكانيات البشرية والمادية بأكثر وضوح ونجاعة حسب برامج عمومية في إطار البرمجة على المدى المتوسط**.

- تم إدراج 05 وزارات ضمن الدفعة الأولى (الفلاحة ـ الصحة ـ التربية ـ التعليم العالي ـ التكوين المهني والتشغيل)
- وأربع وزارات ضمن الدفعة الثانية (المالية ـ النقل ـ التجهيز ـ الصناعة)
- توسيع التجربة خلال سنة 2014 لتشمل بقية الوزارت (11 وزارة) باستثناء وزارات السيادة.

المبرمج نهاية سنة 2014 وخلال سنة 2015 لإستكمال إصلاح المنظومة

- **إستكمال إعداد مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية** والنصوص التطبيقية اللازمة لملاءمة الإطار التشريعي والترتيبي لهذه الآليات الجديدة
- **اعتماد تبويب جديد حسب طبيعة ومآل النفقة عند إعداد الميزانية** وتنفيذها وإستكمال إعداد مشروع الأمر الخاص بالتبويب الجديد للميزانية والمحاسبة العموميّة.
- **تطوير منظومة المحاسبة العمومية باعتماد نظام القيد المزدوج وإرساء محاسبة إستحقاقية** بالإعتماد على معايير محاسبية يتولى إصدارها المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية الذي تم إحداثه بمقتضى ق.م لسنة 2014.
- تطوير سبل الرقابة الحالية والتوجه نحو **تخفيف الرقابة المسبقة وتعزيز الرقابة اللاحقة** ومهام التقييم مع **الانطلاق في البرمجة السنوية للنفقات** وتطبيق الرقابة التسلسلية للنفقات.
- **إعداد إطار النفقات متوسط المدى الجملي وإطار النفقات القطاعي** للفترة 2014-2016 بالنسبة لجميع الوزارات المعنية بتجربة منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (رؤية متوسطة المدي للنفقات المبرمجة).

3.4 الشّروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة في القطاع البنكي وتطبيق الاستراتيجية المستقبلية لتدخل الدولة في تمويل الاقتصاد الوطني (2/1)

تذكير

مخطط إستراتيجي شامل لإعادة هيكلة سياسة الدّولة في تمويل الإقتصاد ليغطي إلى جانب التصرف المالي المجالات المؤسساتية والعمليّاتيّة بهدف تدعيم الصلابة المالية للبنوك العمومية التونسية وتحسين طريقة حوكمتها وتسييرها.

خمس (5) ركائز أساسية تكوّن هذه الإستراتيجية

1

- **قطب يتكوّن من بنوك ذات مساهمة عمومية في صيغتها الشمولية بعد إعادة هيكلتها في إطار شراكة مع القطاع الخاص**، وذلك على أساس تنفيذ بنود خارطة الطّريق التي صادق عليها المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 25 أوت 2014.

✓في إنتظار إستكمال الإجراءات الجارية للمصادقة على **مشروع "القانون المتعلّق بتدعيم الأسس المالية للبنوك العمومية"** من ناحية وإحداث صلب قانون الماليّة الحالي **"صندوق إعادة هيكلة وتعصير القطاع المالي"** المخصّص لتمويل عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي.

2

- **قطب استخلاص الديون البنكية وإعادة هيكلة المؤسسات التي تمر بصعوبات.**

✓تمّت المصادقة في إطار قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 على بعث **"شركة تصرّف في الأصول"** وتخصيص الإعتمادات الخاصّة بمساهمة الدّولة في رأس مالها.

✓من المنتظر أن تتّم السّنة الجارية المصادقة على **القانون الخاص بتنظيمها وضبط مشمولاتها وتدّخلاتها** ودخولها حيز النّشاط.

3.4 الشّروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة في القطاع البنكي وتطبيق الاستراتيجية المستقبلية لتدخل الدولة في تمويل الاقتصاد الوطني (2/2)

3	▪ **قطب تمويل عمومي يتكوّن من صندوق الودائع والأمانات** بعد تدعيم دوره وتوسيع مجال تدخله.
4	▪ **قطب قطب لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال دمج مختلف الآليات وخلق تناغم بينها.**
5	▪ **قطب للتمويل الصغير في إطار تصوّر جديد للبنك التونسي للتضامن.**

مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتعصير قطاع التأمين وتحسين أدائه

- **التركيز على أصناف التأمين الواعدة والاختيارية** على غرار منتجات التأمين على الحياة وتأمين الصّادرات.
- النّهوض بمجالات **التأمين الصغير** وأصناف التأمين التّكافلي (التأمين الإسلامي).
- **دعم تنافسية مؤسسات التأمين** وتعزيز قدراتها المالية وتحسين الطاقة الإحتفاظية للقطاع.
- التسريع **بمراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم قطاع التأمين** في اتجاه تطويرها نحو أكثر نجاعة وملاءمتها بالمعايير الدّولية في المجال.
- إستكمال الدّراسات الخاصّة بتعريفات التأمين الإلزامي للعربات البريّة ذات محرّك وإرساء مركز لقاعدة بيانات ذي الصّلة.
- إعداد عقد برنامج خاصّ بسوق التأمين يندرج في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للفترة 2015-2019.
- إستكمال إصدار النصوص التطبيقية والمعايير المحاسبية والجبائية الخاصّة بقانون **التأمين التكافلي** عدد 47 لسنة 2014.
- مراجعة أحكام مجلة التأمين من أجل **إحداث إطار قانوني خاص بمنظومة التأمين على الحياة وتكوين الأموال**، وتكريس مبدأ التخصص في ممارسة نشاط التأمين على الحياة، إضافة إلى وضع إطار مخصص لمجال **الحوكمة** لدى مؤسسات التأمين.
- إستكمال مشاريع مجلة التعاونيات وصياغة قواعد التعامل المهني لمختلف المهن التأمينية.

4.4 مواصلة ترشيد وإصلاح منظومة الدّعم

- **توجيه الدّعم نحو المستحقين الفعليين والحرص على المحافظة على تماسك الفئة المتوسطة وقدرتها الشرائية.** (انطلقت الأشغال لإعداد بنك معطيات بخصوص العائلات المستهدفة)
- **الشروع في التفكير في الآليات الكفيلة بالمحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسات**
- من بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن : **الرفع التدريجي للدعم على قطاع إنتاج الإسمنت بكونه مستهلك هام للطاقة وبمراجعة تسعيرة الكهرباء والغاز وتعديل أسعار المحروقات سنتي 2013 و2014 وهو ما مكّن من تحقيق إقتصاد في الدّعم بحوالي 1.200 م.د**

تطوّر حجم وهيكلة الدّعم 2010 - 2015

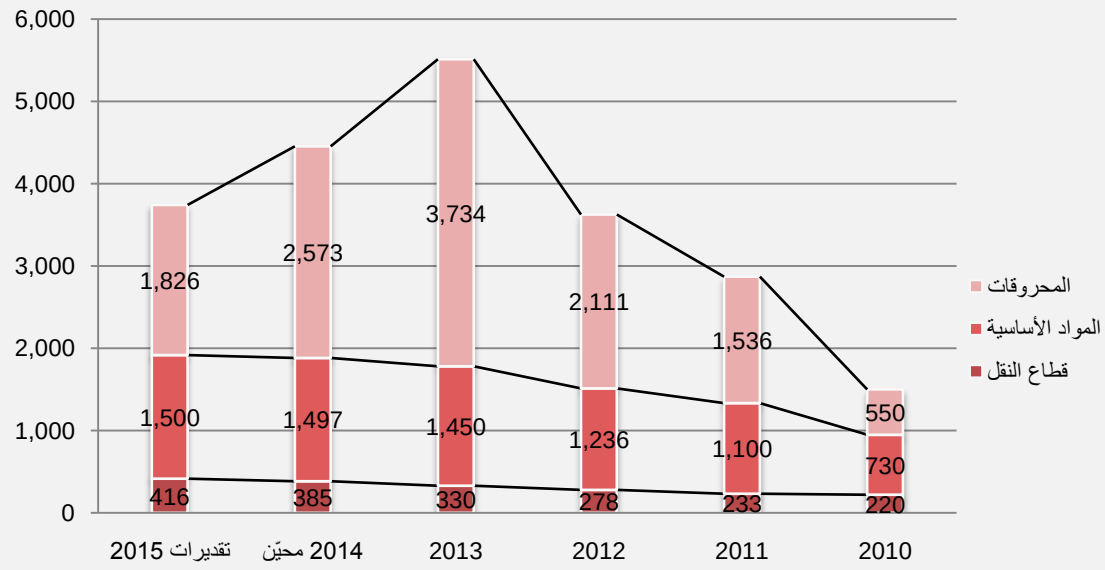

- منظومة الدّعم أصبحت تعد من أبرز مسببات إختلال توازن المالية العمومية.
- **تطور حجم الدعم المباشر من 1,5 مليار دينار في سنة 2010 إلى 5,5 مليار دينار سنة 2013** (28 % من الموارد الذاتيّة) **وحولي 4,5 مليار دينارا منتظرة في 2014** (22 % من الموارد الذاتيّة).
- **قطاع الطاقة مثّل 68 %من قيمة الدعم المباشر الجملي سنة 2013 مقابل 37 % في 2010 و58 %منتظرة سنة 2014.**

5.4 دعم وإصلاح قطـــــاع التّجارة

- **إستحثاث نسق التصدير** عبر الانطلاق في وضع حيز التنفيذ للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات ومواصلة العناية بالمؤسسات المصدرة ومساعدتها على تخطي صعوبات المرحلة.
- مواصلة **تبسيط إجراءات التجارة الخارجية** في ضوء مراجعة اتفاقية تسهيل التجارة بتونس مع المنظمة العالمية للتجارة.
- الرفع من **نجاعة الخدمات اللوجيستية والارتقاء بالجودة** لتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات والخدمات.
- **تطوير أداء صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته من خلال رصد حوافز مالية للمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية والترفيع في نسبة دعم النقل بجميع أنماطه في اتجاه الأسواق البعيدة والجديدة**
- **الترفيع في سقف الدعم الموجه للعمليات الترويجية ودراسة الأسواق التي تستهدف الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء.**
- دعم قطاع التجارة الداخلية من خلال **معالجة ظاهرة التجارة الموازية والحرص على ضمان شفافية المعاملات** التجارية والمنافسة النزيهة.
- **دعم المخزونات الإستراتيجية لضمان وفرة العرض واعتدال مستوى الأسعار.**
- **تعزيز حماية المستهلك عبر مزيد تطوير الإعلام الموجه إليه والحرص على جودة المنتجات وتعزيز الرقابة الصحية والبيئية.**

6.4 تصوّر رؤية إقتصاديّة وتطوير القطاعات الواعدة في تونس

تذكيـــر

- **تقادم نموذج التنمية** المنتهج في تونس منذ أكثر من أربع عقود مع وجود عوائق جوهريّة للنّمو الاقتصادي.
- **غياب مخطط خماسي للتنمية** خلال الثلاث السنوات المنقضية
- **عدم وضوح رؤية اقتصادية**
- **إنطلاق البحث جدّيا سنة 2014 عن الحلول الهيكلية والجذرية** الكفيلة بالإستجابة إلى متطلبات الإصلاحات المتأكدة والقطع مع المناهج التي آلت إلى الوضع الإقتصادي والإجتماعي الحالي ولتصوّر رؤية جديدة لنموذج التّنمية وهيكلته القطاعيّة بهدف التّوصل إلى ضبط الأنشطة الاقتصادية الواعدة التي تمكن من تحقيق نمو متطّرد للإقتصاد الوطني.

- ❑ تمّت صياغة **البنود المرجعيّة المفصّلة لإنجاز دراسة معمّقة بخصوص تصور رؤية إقتصادية إستشرافية جديدة للإقتصاد التونسي في أفق 2030** وتمفصله حول القطاعات الواعدة للتّمكن من ضبط أسس تنمية إقتصادية شاملة ومندمجة
- ❑ وذلك بإتّباع **تمشيّ تشاوريّ وتوافقيّ** مع مختلف الأطراف المتدخلة والمعنية بالنّشاط الإقتصادي ومع أهل الخبرة والإختصاص في الميدان.

1 ▪ **تقديم تصوّر استراتيجي يهدف إلى بلورة رؤية شاملة لنموذج التنمية التونسي أفـــق 2030،**

2 ▪ **وضع إستراتيجيّة لتطوير القطاعات الواعدة القادرة على تأمين ديناميكية الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق النّمو الإقتصادي وضبط مخطط تنفيذ مرفوقا بالتقييم المالي للتصورات المقترحة،**

3 ▪ **بلورة مخطّط تنفيذ لمختلف المشاريع والإصلاحات المؤسساتية والهيكلية المندرجة في إطار هذه الإستراتيجيّة سواء كانت أفقية أو عمودية وكذلك آليات تركيزها.**

7.4 الإصلاحات المتعلّقة بالمؤسّسات والمنشآت العموميّة

تذكير

- تدهور الوضعيّة الماليّة لأهمّ المنشآت العموميّة خلال الأربع سنوات الأخيرة (حوالي 30 مؤسّسة كبرى تجاوز مجموع حجم خسائرها 3 مليار دينار).
- تدهور وضعيّة مؤسّسات الضمان والحيطة الإجتماعيّة وإرتفاع حجم ديونها
- العبء الهام على ميزانيّة الدّولة (نقص عائدات المساهمات + حاجات تمويل وتدخّل إضافيّة)

أسس عملية الإصلاح التي بصدد إستكمال البلورة وبداية التنفيذ

- مواصلة الدّولة مساندة المنشآت في القطاعات الإستراتيجيّة وذات المصلحة الوطنيّة العليا من خلال تطوير ودعم قدراتها وأسسها الماليّة.
- تطوير أنظمة الحوكمة والتّصرّف بالنسبة للمنشآت العموميّة التي تعمل في محيط تنافسي من أجل مزيد من الليونة والشفافيّة والنجاعة في التّصرّف .
- تطوير منظومة الإشراف والعلاقة بين المنشآت العموميّة وسلط الإشراف القطاعي والأفقي في إتجاه تلافي التداخل في الأدوار وتخفيف التبعيّة في القرار والرّقابة المسبقة (عقود برامج) وتطوير دور ومهنيّة ممثلي الدّولة.
- دعم الأسس الماليّة وقدرات الإستخلاص للمنشآت العموميّة التي تعرف صعوبات هيكليّة دون مزيد إثقال كاهل الماليّة العموميّة.
- تطوير منظومة التّصرف في الموارد البشريّة والتحفيز صلب المنشآت العموميّة مع تخفيف أعباء التأجير لبعض المنشآت الكبرى عن طريق سياسة التسريح الإختياري وتفعيل سياسة الإفراق.
- التفرقة بين الأنشطة الرئيسيّة الإستراتيجيّة ذات الطابع العمومي الوطني للمنشآت والأنشطة الفرعيّة التي يمكن تدريجيّا التخلّي عنها

إصلاحات وعمليات إعادة هيكلة عاجلة تتخذ على أساس دراسة معمّقة بالتشاور والوفاق مع كلّ والأطراف الوطنيّة المعنيّة

5 التّضامن والإندماج الإجتماعي : دعم التشغيل - تعزيز الخدمات الإجتماعية

التّضامن والإندماج الإجتماعي

دعم التشغيل - النهوض بالموارد البشريّة - مواصلة تأهيل القطاعات الإجتماعيّة

إجراءات يتمدّ مفعولها إلى سنة 2015

- تكريس النظرة الجديدة للعمل التّنموي التي تقوم على **قيم العدالة والتّضامن والإندماج الإجتماعي.**
- **توزيع أعباء عملية التصحيح وإعادة الاستقرار بين مختلف القوى الفاعلة من أجراء ورؤوس أموال وذلك بهدف تجاوز صعوبات المرحلة التي تقتضي حتما تضحية مشتركة وترسيخ قيمة العمل.**

- في **مجال التنمية البشرية والإجتماعية والنّهوض بالموارد البشرية** : دعم الإصلاحات في قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني نظرا لدورها في توفير الكفاءات والمهارات لتحقيق أهداف الخطة التنموية.

- **مزيد الرفع من أداء القطاع الصحي** عبر دعم المجال الوقائي وتعزيز الطب الإستشفائي والإستعجالي إضافة إلى مواصلة التحكم في النفقات الصحية والعناية بالصناعة الدوائية

- **مواصلة تحسين التغطية الإجتماعية** وتعميق الدراسة والتحليل بهدف إيجاد الحلول العملية الكفيلة بإصلاح أنظمة الضمان الإجتماعي وتأمين توازنها وضمان ديمومتها.

- **مواصلة العناية بالفئات ذات الحاجيات الخصوصية وتقديم الإعانات للعائلات المعوزة.**
- تكثيف برامج خلق موارد الرزق والعمل على تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية من الإعاقة ودعم العناية بالأطفال المهددين والجانحين وتكثيف الإحاطة بالمسنين والتقليص من نسب الأمية.
- تنفيذ الإجراءات والبرامج الموجهة للجالية التونسية بالخارج.

- مزيد **تعزيز حضور المرأة** في مختلف المجالات بالتوازي مع مواصلة تدعيم الإحاطة بالمرأة ذات الإحتياجات الخصوصية وبالمرأة الريفية ودعم دور المرأة في تحقيق التوازن الأسري.

- مواصلة **تأهيل قطاع الثقافة والنهوض بالقطاع الرياضي وتدعيم المكاسب المسجلة في مجالي الطفولة والشباب.**

6 مزيد دعم القيام بالواجب الجبائي وتكريس العدالة الجبائيّة (2/1)

تدعيم الواجب الجبائي

مراجعة النّظام التقديري - المصالحة - تدعيم الرّقابة

أحكام وإجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

- **مراجعة النّظام التّقديري والمصالحة مع الخاضعين للضريبة** على أساس قاعدة تقديرية لحثّهم للإنضواء تحت النظام الحقيقي من خلال المصالحة معهم مع حث الأشخاص الذين هم في حالة إغفال جزئي أو كلي على تسوية وضعيتهم تلقائيّا.
- **تمكين أصحاب المهن غير التجارية من مسك محاسبة مبسّطة** طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات وذلك إذا لم يتجاوز رقم معاملاتهم السنوي 150 ألف دينار على غرار مسدي الخدمات الآخرين
- **حثّ الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مصرّح بها على تسوية وضعيتهم** ما يسهّل انخراطهم في الدورة الاقتصادية والإقحام التدريجي للإقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية من خلال فتح أجل للأفراد الذين يمارسون تجارة أو نشاط إقتصادي غير مصرّح به (informel) لتسوية وضعيتهم الجبائية.
- **إحكام استخلاص الأداء على أصحاب المهن غير التجارية، بضبط الحد الأدنى للضريبة المستوجبة عليهم** بالضريبة المستوجبة على الأشخاص الذين يمارسون نفس النشاط في الوظيفة العمومية بداية من 2015.
- **ربط تسجيل عقود نقل ملكية العقارات والأصول التّجارية أو كرائها بتسوية الوضعية الجبائية.**
- **تمكين مصالح الجباية بداية من سنة 2015 من الحصول على الكشوفات** المتعلقة بالحسابات المفتوحة لدى البنوك والديوان الوطني للبريد ووسطاء البورصة ومؤسّسات التأمين وذلك في إطار ملاءمة التشريع الجبائي الجاري به العمل مع الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائية.

6 مزيد دعم القيام بالواجب الجبائي وتكريس العدالة الجبائيّة (2/2)

تدعيم الواجب الجبائي

مراجعة النّظام التقديري - المصالحة - تدعيم الرّقابة

أحكام وإجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

- **مراجعة النّظام التّقديري من خلال إصدار الأمر عدد 2939 لسنة 2014 المؤرّخ في 01 أوت 2014** والمتعلّق بقائمة الأنشطة الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات داخل المناطق البلدية والمستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري بداية من سنة 2015.

- **الترفيع في نسبة الخصم من المورد على المبالغ المدفوعة إلى المقيمين بملاذات جبائية،**

- **مواصلة ترشيد الانتفاع بالنظام التّقديري في مادة الضّريبة على الدّخل بعنوان الأرباح الصّناعية والتجارية** بالتّرفيع في الضريبة الدنيا وإرساء واجب الفوترة وإقصاء بعض الأنشطة من الانتفاع بهذا النظام وكذلك بعنوان أرباح المهن غير التجارية وذلك بالتقليص في نسبة الأعباء القابلة للطرح إلى 20%.

- **إحكام تعميم واجب الخصم من المورد على كل المدينين بالمبالغ الخاضعة للخصم** المذكور بصرف النظر عن النظام الجبائي للمدين الأصلي،

- **تمكين مصالح الجباية من النفاذ إلى البرامج والتطبيقات الفرعية للمؤسسات في إطار المراجعة الجبائية.**

- **مزيد إحكام المراقبة الميدانيّة لخلاص معاليم الجولان** وخاصة المعلوم الإضافي الموظف على سيارات الأجرة المستعملة لغاز البترول السائل وتفعيل أحكام قانون المالية لسنة 2014 المتمثلة في **تثقيل معاليم الجولان غير المدفوعة** والتنسيق مع مصالح الوكالة الفنية للنقل البري لحصر وسائل النقل التي لم يدفع بعنوانها المعلوم وذلك بهدف حصر قائمة المخالفين والحد من عمليات الجولان دون دفع المعاليم المستوجبة.

7 تكثيف الجهود للتّصدي للتّجارة الموازية ومقاومة ظاهرة التّهريب

التّصدي للتّجارة الموازية ومقاومة التّهريب

الإدماج التّريجي - الإعلام/التوعية - الرّقابة/الرّدع

أحكام وإجراءات يمتدّ مفعولها إلى سنة 2015

- التّنصيص على **مصادرة المداخيل والممتلكات المتأتية من التّهريب والجرائم المنظمة** المثبتة بمقتضى حكم قضائي بات مع القيام بإجراءات تحفظية عاجلة في الغرض.
- إرساء **أجل تقادم بـ 15 سنة بالنّسبة للمهربين** والمتعاونين معهم والأفراد المرتبطين بالجرائم المنظّمة.
- التّنصيص على **حجز المبالغ النّقديّة التي تساوي أو تفوق 10.000 دينار** والتي لم يقع إثبات مصدرها.
- **إحداث إطار قانوني لتنظيم مهنة "الصرافة "** للحد من ظاهرة تهريب الأموال من خلال التنصيص تنظيم نشاط الصرف اليدوي عن طريق فتح مكاتب صرف وذلك بعد الحصول على ترخيص مسبق وفق شروط يضبطها البنك المركزي التونسي.
- **مزيد التحكم في عمليات نقل البضائع بالطريق العام** بتشديد العقوبات لردع المخالفين وذلك بمضاعفة العقوبة في صورة عدم مصاحبة البضاعة بالفواتير أثناء نقلها بالطّريق العام مع إمكانيّة حجز وسيلة النّقل والبضائع إلى حين تسويّة الوضعيّة وخلاص الخطيّة.
- **تخفيف جباية بعض المواد ذات الضغط الجبائي المرتفع** على غرار أجهزة تكييف الهواء والتخفيض في نسب المعلوم على الاستهلاك على الرخام والجرانيت وبعض المنتجات الأخرى على غرار المحركات المستعملة لتلافي التّهريب بالسوق الموازية وإعتماد المسالك غير المنظّمة.
- **تكثيف عمليات المراقبة على مسالك التهريب** والتّشديد في تطبيق العقوبات والخطايا على المهرّبين.

... البـاب الثاني : قانون الماليّة 2015 – التّوازنـــــات

1.I تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2014

أوت 2014

تقديرات كامل السّنة

على مستوى الموارد

- **تطوّر حجم الإستخلاصات الجملية التي بلغت 18.517م.د** (نسبة انجاز 67%) مع زيادة بـ 11% في حجم الموارد الذاتية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 (تطوّر بـ 15 % للمداخيل الجبائيّة وتراجع بـ 21 % على مستوى التقديرات للمداخيل غير الجبائيّة).
- **تضاعف حجم موارد الإقتراض المستخلصة** التي بلغـت **5.368 م.د** مقابـل 3.033 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2013. وذلك بإعتبار السّحوبات التي تمّت أوائل سنة 2014 بعنوان سنة 2013 **ونتائج الإكتتاب الوطني**.

على مستوى النفقات

- **زيادة بـ 2 % في حجم الإعتمادات المستهلكة بعنوان نفقات التّصرف (10.107م.د)** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013. وتفسر هذه الزيادة بالخصوص بارتفاع في نفقات الأجور بنسبة 11%.
- **ضعف نسبة إستهلاك إعتمادات التنمية التي لم تتجاوز 34%**.

على مستوى خدمة الدين

- تسديد مبلغ 2.547م.د بعنوان أصل الدين 1.066م.د بعنوان الفائدة، أي ما يعادل نسبة انجاز جملية في حـــدود **77 %** مقارنة بالتّقديرات.

بإعتبار تطورات الظّرف الإقتصادي :

- **تحيين معدّل النّمو لسنة 2013 ومراجعة المعدّل المؤمّل لسنة 2014 إلى ما دون 2,5 %** بالأسعار القارة مقارنة بـ 2,8 % مقدّرة سابقا،
- تحيين تقديرات معدّل **سعر صرف الدّولار** لكامل السّنة لحد **1,670** مقارنة بسعر 1,650 تمّ على أساسه إعداد تقديرات ق.م التكميلي.
- تراجع معدّل **سعر برميل النّفط** الخام "البرنت" لكامل سنة 2014 مقارنة بمبلغ 110 دولار للبرميل الذي تمّ على أساسه إعداد التقديرات..

تحيين الموارد والنفقات

- **زيادة صافية بـ 59 م.د في الموارد الذاتيّة** (زيادة بـ 141 م.د في المداخيل الجبائيّة ونقص بـ 82 م.د في الموارد غير الجبائيّة بسبب بالخصوص عدم تحقيق النتائج المؤمّلة لمداخيل المصادرة).
- **نقص صافي بـ 444 م.د في حجم النّفقات** متأتي بالأساس من الزيادة في دعم المحروقات (+ 220 م.د) والمواد الأساسيّة (+ 90 م.د) ومن تحيين نفقات التنمية نحو التخفيض (- 612 م.د) على أساس تقدّم نسق الإستثمار وإستهلاك التّمويلات العموميّة.

التّوازنات والتّداين

- **حصر عجز الميزانيّة في حدود 5 % من الناتج** مقارنة بـ 6,9 سنة 2013.
- **إرتفاع حجم الدّين العمومي إلى 51,5 %** من الناتج مقابل 45,8 % سنة 2013.

1.II ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 : الفرضيات – الضّغوطات - التّوازنات

حجم ميزانية الدّولة لسنة 2015
قبضا وصرفا
29.000 م.د
(بإعتبار القروض الخارجية المحالة)
أي بزيادة 1.670 م.د أو + 6,1 %
مقارنة بالنّتائج المحتملة لسنة 2014.

تقديرات تعتمد على :

- النّتائج المتوقّعة لسنة 2014.
- تطوّر مختلف المؤشّرات الإقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2015 وخصوصا فيما يتعلق بتطوّر الظرف الإقتصادي وهيكلة واردات السّلع.
- تقديرات الموارد المؤمّلة ونفقات التّصرّف والتّنمية المبرمجة وتسديد الدين العمومي.

الفرضيات المعتمدة :

نسبة النّمو الإقتصادي المنتظرة (بالأسعار القارّة)	▪ **نسبة نمو لسنة 2015 في حدود 3 % مقارنة بنسبة 2,5 % محيّنة لكامل سنة 2014.** وهي نسبة تعتمد على تقديرات إرتفاع القيمة المضافة في قطاعات الفلاحة (8 %) والصّناعات المعمليّة (3,9 %) والصّناعات غير المعملية والمحروقات (2,3 %) والخدمات المسوّقة (2,7 %).
معدّل سعر صرف الدّولار	▪ **تقديرات نسبة معدّل سعر صرف الدّولار في حدود 1,800 لكامل سنة 2015 مقارنة بمعدّل سعر صرف محيّن في حدود 1,670 لسنة 2014.**
معدّل سعر برميل النّفط الخام "البرنت"	**سعر البرميل في حدود 95 دولار مقارنة بسعر 110 دولار** تمّ على أساسه إعداد ميزانيّة سنة 2014.

التّحكّم في عجز الميزانيّة

حصر نسبة عجز الميزانيّة من الناتج في حدود 4,9 % (مقارنة بـ 6,9 % سنة 2013 و5 % محتملة لسنة 2014) **يأخذ بعين الإعتبار** :

- **التّرفيع على حجم نفقات الإستثمار والتنمية لسنة 2015 إلى حد 5,8 مليار دينار مقارنة بـ 4,7 مليار دينار مؤمّلة لسنة 2014 ومعدّل 4,5 مليار دينار خلال الفترة 2010-2013.**
- **نسبة الزيادة في حجم الأجور حوالي 6 % سنة 2015 (2 X نسبة النّمو / القيمة المضافة)** مقارنة بمعدّل تطوّر بين 10 و13 % خلال الأربع سنوات الأخيرة **(4 X نسبة النّمو / القيمة المضافة)**
- **إقرار إجراءات لمزيد ترشيد الدّعم وإحكام توجيهه لمستحقّيه.**
- **تحسين مناب الموارد الذاتيّة لحد 74,5 % من جملة النّفقات مع التّحكّم في تطوّر حجم موارد الإقتراض** وحصرها في حدود 7,4 مليار دينار أي في نفس مستوى المبلغ المدرجة بـ ق.م ت لسنة 2014 (مقارنة بتضاعف من 3 مليار دينار سنة 2010 إلى 6,4 مليار دينار سنة 2013).
- **نسبة ضغط جبائي في حدود 22,2 %** مقدّرة لسنة 2015 مقارنة بـ 22,7 % سنة 2014. وتنخفض هذه النّسبة سنة 2015 إلى **20,4 %** دون إعتبار الجباية البترولية.

% 4,9 سنة 2015

% 5,0 سنة 2014

% 6,9 سنة 2013

2.II ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 : تقديرات المـــوارد

م.د	2013	2014 محتمل	2015 التقديرات	
الموارد الذاتيّة ▪ الموارد الجبائيّة	16.334	18.733	19.820	% 14,7 / % 5,8
الموارد الذاتيّة ▪ الموارد غير الجبائيّة	3.626	1.657	1.775	% 54 - / % 7,1
▪ موارد الإقتراض	6.455	6.941	7.405	% 7,5 / % 6,7

مناب الموارد الذاتيّة % 74,5 مقارنة بـ % 72,5 سنة 2014

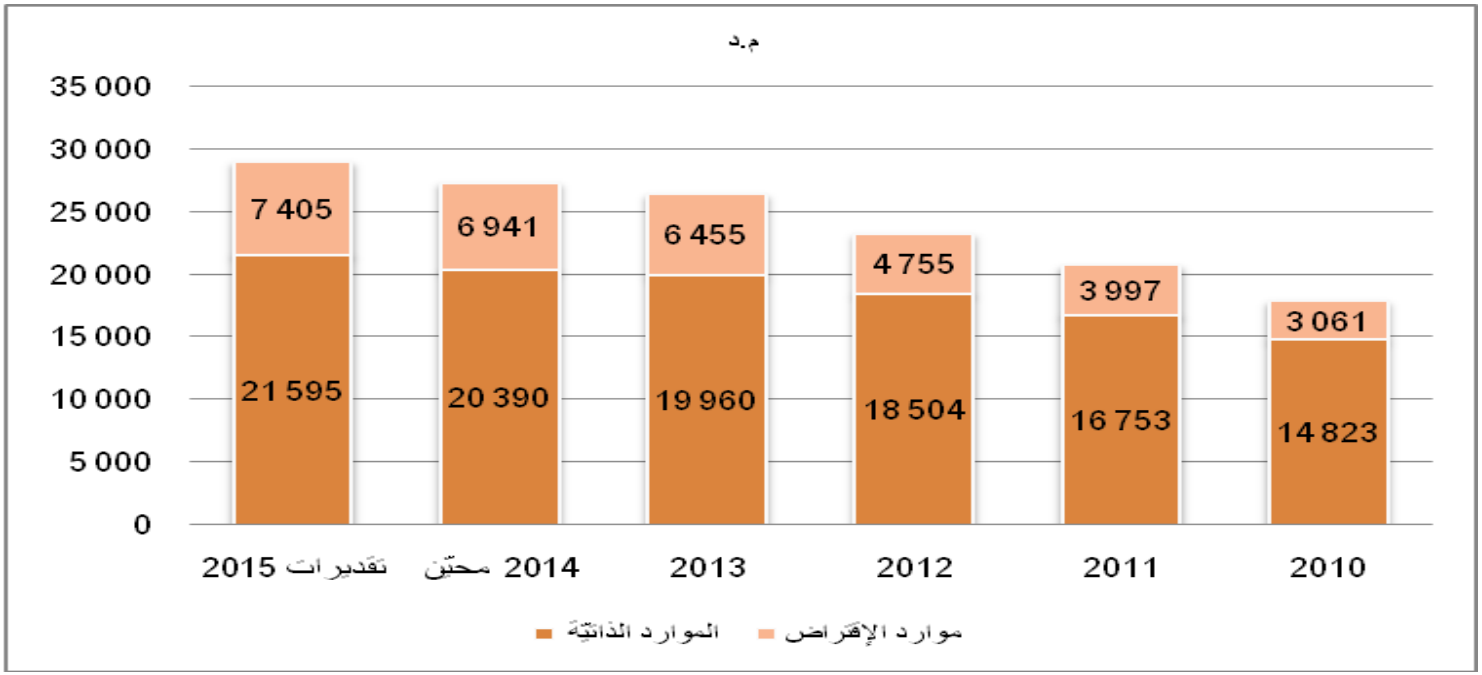

5.II ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 : تقديرات النّفقـــات

	م.د	2013	2014 محتمل		2015 التقديرات		
	نفقات التّصرف						
1	▪الأجـــور	9.608	10.575	% 10,1	11.197	622 +	% 5,9
2	▪الدّعـــم	5.514	4.455	% 19,2 -	3.742	713 -	% 16 -
3	▪وسائل المصالح	963	991	% 2,9	1.099	108 +	% 10,9
4	▪التّدخلات الأخرى	1.354	1.627	% 20,2	1.626	1 -	% 0,1 -
5	▪نفقات التّنمية	4.394	4.708	% 7,1	5.800	1.092 +	% 23,2
6	▪خدمـــة الدّين	4.406	4.675	% 6,1	5.130	455 +	% 9,7

الباب الأوّل : قانون الماليّة 2015 - تطوّر الظّرف الإقتصادي لسنتي 2014 و2015

الباب الثاني : قانون الماليّة 2015 – الأولويات والتّوازنات

الباب الثالث : قانون الماليّة 2015 - الأحكام

إجراءات لدعم القدرة التّنافسية للمؤسسات ولتمويل الاستثمار ودفع التّشغيل

1. **التّخفيض في نسبة الخصم المستوجبة على المبالغ المتأتية من عمليات التصدير** من 5% إلى 2,5% ومن 1,5% إلى 0,5% لتفادي فائض الأداء الذي يمكن أن ينجرّ عن الخصم من المورد الحالي باعتبار انتفاع الأرباح المتأتية من التصدير بنسبة ضريبة تفاضلية وسحب نسبة 0,5 % على بيوعات المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 10%،

2. **السّماح للمؤسسات المصدرة كليا ببيع منتجاتها بالسوق المحلية خلال سنة 2015 في حدود 50 % عوضا** عن 30 % من رقم المعاملات المحقق خلال سنة 2014 باعتبار صعوبة اقتحام أسواق خارجية جديدة في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة.

3. **تحسين إسترجاع فائض الأداء بالنسبة إلى المؤسسات الكبرى التابعة لإدارة المؤسسات الكبرى**، وذلك بتمكينها من إسترجاع كامل فائض الضريبة على الشركات وكامل فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 7 أيام من تاريخ تقديم مطلب الاسترجاع المتضمن لتقرير مراقب الحسابات حول الفائض المذكور وتمكين المطالبين بالضريبة من إسترجاع كامل فائض الأداء التي تقرّه المصالح الجبائية « Couloir Vert ».

4. **إعتماد تاريخ بدء الإستهلاكات بالنّسبة إلى تجهيزات الإتصالات المتعلّقة بمحطات الهاتف الجوال إبتداء من تاريخ تسلّم محضر القبول التقني النهائي** للمحطّات المذكورة عوضا عن تاريخ بدء الإستغلال.

إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه

5. **المصادقة على إصدار "المجلة الموحدة للأداءات"** في إطار مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية.

6. **توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الشركات ليشمل الجمعيات التي لا تمارس نشاطها طبقا للتشريع المتعلق بها.**

7. **حذف إمكانية اعتبار الضريبة الدنيا المستوجبة بنسبة 0,2 % على رقم المعاملات كتسبقة تطرح من الضريبة السنوية** وذلك عملا بمبدأ العدالة الجبائية باعتبار أن الضريبة الدنيا المحدّدة بـ0,1 % نهائية ولا يمكن طرحها.

8. **تحميل المدين بالمبالغ الخاضعة للخصم من المورد التحرّري عبء الضريبة في صورة عدم القيام بالخصم المذكور** مع التنصيص على احتسابه حسب قاعدة تحمل عبء الضريبة.

9. **تعميم الخصم من المورد التّحرّري المستوجب على المنشآت الدائمة للمؤسسات الأجنبية المطبّق حاليا على حضائر البناء وعمليات التركيب وأنشطة المراقبة على كل المنشآت الدائمة** بصرف النظر عن قطاع النشاط وتطبيق الضريبة بنسبة 5 %المستوجبة على الأرباح الموزعة على أرباح المنشآت الدائمة القابلة للتوزيع.

10. **تنسيق جباية منتجات عصير الغلال و المشروبات** بإخضاع عصير الغلال بجميع أنواعه للمعلوم على الاستهلاك بنسبة 25 % كما هو الشأن بالنسبة لمشروب عصير الغلال.

إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه

11. **حصر الإمتيازات الجبائية المخولة لإحالة المؤسسات في المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية** وحذف الامتيازات الجبائية بعنوان البنايات العمودية وخدمات المطاعم لفائدة التلاميذ والطلبة والمتكوّنين بمراكز التكوين المهني وكذلك الامتيازات الجبائية بعنوان مكاتب الإحاطة والإرشاد باعتبار عدم جدواها.

12. **مواصلة إستخلاص المساهمة الإستثنائيّة الظرفية بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يشملهم قانون المالية التكميلي لسنة 2014 والذين يحل أجل التصريح بأقساطهم الاحتياطية المستوجبة على نتائج السنة الماليّة الممتدّة بين سنتي 2013 و2014** خلال سنة 2015 وكذلك المؤسسات البترولية التي حلّ أجل التصريح بنتائجها لسنة 2013 قبل دخول قانون المالية التكميلي لسنة 2014 حيّز التطبيق.

13. **توحيد جباية عمليات إحالة العقارات بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج** بإخضاع الهبات لنفس النظام الجبائي في مادة معاليم التسجيل المخصص للتركات.

14. **تحسين شروط الإنتفاع بالتسبقة على الأداء على التكوين المهني** وتمكين المؤسسات من مدة إضافية للقيام بعمليات التكوين بهدف مزيد تشجيعها على تكوين أعوانها.

إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه

15. **التخفيض من أربعة أشهر إلى تسعين يوما في فترة الإيداع** التي يمكن على إثرها لإدارة الديوانة التصرّف في البضائع.

16. **تمكين إدارة الديوانة من بيع البضائع المزحمة أو التي يخشى من تدني قيمتها بعامل الزمن بعد الحصول على ترخيص في ذلك من رئيس المحكمة الإبتدائية المختصة**، على غرار البضائع القابلة للتلف أو التي توجد في حالة حفظ سيئة.

17. **التّرفيع من ألف دينار إلى عشرة آلاف دينار في الحدّ الأقصى لقيمة البضائع التي تعتبر متخلى عنها لفائدة الدولة بعد إنقضاء أجل الإيداع**، مع ضبط طرق التصرّف في هذه البضائع وذلك ببيعها بالمزاد العلني أو إحالتها مجانا لفائدة الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي أو لفائدة الهياكل العمومية ذات الصبغة الإدارية.

18. **إعتبار البضائع التي تتجاوز مدّة إيداعها لدى الديوانة سنتين إبتداء من تاريخ الوصول متخلّى عنها لفائدة الدولة** وبالتالي تمكين إدارة الديوانة من التصرّف فيها بجميع الأوجه التي يخوّلها القانون.

إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه

19. **تحسين طرق استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على عقود صفقات المؤسسات والمنشآت العمومية** وذلك بتطبيق آلية الدفع بالتقسيط لمعاليم التسجيل على عقود الصفقات العمومية التي تبرمها المؤسسات والمنشآت العمومية التي لا تخضع لأحكام مجلة المحاسبة العمومية على غرار التي تبرمها الدولة و المؤسسات العمومية.

20. **ملاءمة النظام الجبائي للموزعين الناشطين في ميدان الاتصالات مع خصوصية القطاع وذلك بإخضاع عمولتهم للخصم من المورد بنسبة 1,5 %عوضا عن 15 %** نظرا لتعدد الموزّعين المتدخلين في إطار عملية التوزيع وضعف هامش العمولة الراجعة لكل منهم مع تمكينهم من الانتفاع بالنظام التقديري.

دعم ضمانات المطالبين بالأداء عند عمليّة المراجعة الجبائيّة ومناقشة نتائجها

21. دعم ضمانات المطالبين بالأداء أثناء عمليات المراجعة الجبائية وعند مناقشة نتائجها وذلك بالترفيع في الآجال للرد على مصالح الجباية وإلزام المصالح المذكورة بآجال لإعلامهم بنتائج عمليات المراجعة الأولية و لإجابتهم على اعتراضاتهم على نتائج المراجعة الأولية أو المعمقة.

22. تيسير تبادل المعلومات في إطار الاتفاقيات الدولية وذلك بتطبيق حق الاطلاع لدى المؤسسات المالية دون شروط عند طلب الحصول على معلومات بشأن حسابات المطالب بالأداء غير المقيم.

23. مزيد توضيح إجراءات توظيف بعض المخالفات الإدارية وآجال تقادمها وطرق قطعه بحصر اعتماد إجراء التنبيه المسبق في الحالات المتعلقة بعدم تصفية قسائم التزوّد وعدم الاستظهار بأصول تلك القسائم وضبط أجل لسقوط حق مصالح الجباية في توظيف الخطايا الإدارية.

24. دعم قواعد الشفافية وحياد الجباية من خلال احتساب الأداء على القيمة المضافة عند البيع المحلي لمنتوجات موردة والتي تفوق فيها القيمة الديوانية المعدّلة القيمة المضمّنة بفواتير الشراء على أساس القيمة الديوانية المعدّلة باعتبار جميع المصاريف والأداءاتوالمعاليم باستثناء الأداء على القيمة المضافة يضاف إليها هامش الربح.

24. تعويض العقوبة الجزائية المستوجبة في صورة إيداع التصاريح والعقود والكتابات دون الإلتزام بالوسائل الإلكترونية بخطية إدارية تحتسب بنسبة 0,5 % من المبلغ المستوجب تستخلص عند إيداع التصاريح على أساس الوثائق مع حد أدنى بـ 1000 دينار.

25. إرساء إمكانية دفع معلوم الطابع الجبائي المستوجب بعنوان السفر إلى الخارج عن كلّ سنة مدنية وضبطه بصفة تقديرية بـ 1000 دينار.

إجراءات ذات طابع اجتماعي

26. إعفاء الأشخاص الطبيعيين المحققين لمداخيل في صنف الفلاحة والصيد البحري من الخصم من المورد بنسبة 1,5%.

27. التخفيض من 18% إلى 12% في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظف على الكهرباء ذات الضغط الضعيف المعدة للإستهلاك المنزلي وعلى الكهرباء ذات الضغط المتوسط والضعيف المستعملة في تشغيل تجهيزات ضخ الماء المعدّ للري الفلاحي **وبعض المنتجات البترولية.**

28. تنسيق جباية المواد المعدّة لمساعدة المدخّنين للإقلاع عن التدخين من خلال توحيدالمعاليم والأداءات الموظّفة على أقراص النيكوتين المدرجة بالبند التعريفي 210690989م وملصقات النيكوتين المدرجة بالبند التعريفي 38249058 وذلك بـ:

- إعفائها منالمعاليم الديوانية ومن المعلوم على الإستهلاك.
- إخضاعها إلى الأداء على القيمة المضافة بنسبة 12%.

30. خص القروض الصغيرة بنفس النظام الجبائي في مادة معاليم التسجيل بإعفاء عقود القروض الممنوحة من طرف البنك التونسي للتضامن كما هو الشأن بالنسبة إلى القروض المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير..

إجراءات أخرى مختلفة

31. **مواصلة العمل بإجراء إدماج المصنوعات من المعادن النفيسة غير الحاملة لأثر الطوابع القانونية في الدورة الاقتصادية** إلى غاية 31 ديسمبر 2015 وذلك بهدف توفير المادة الأولية للمهنيين في القطاع باعتبار تواصل غلاء السعر العالمي للذهب.

32. **إعفاء الذهب الخالص المورّد من قبل البنك المركزي التونسي لفائدة حرفيي المصوغ من المعاليم الدّيوانية.**

33. **التخفيض في الحد الأقصى لعمر الشاحنات المنتفعة بالإمتيازات الجبائية الممنوحة للتونسيين المقيمين بالخارج بمناسبة إنجاز أو المساهمة في مشاريع من 7 إلى 5 سنوات.**

34. **تطبيق تعهدات البلاد التونسية ضمن إتفاق تسهيل التجارة المبرم مع المنظمة العالمية للتجارة** من خلال التنصيص على إصدار المعلومات الملزمة في مادة التصنيف التعريفي وفي مادة المنشأ ومنح صفة المتعامل **الاقتصادي المعتمد**.

35. **تبسيط إجراءات منح ترخيص الوساطة لدى الديوانة** من خلال التنصيص على إمكانية منح تراخيص الوساطة لدى الديوانة للأشخاص الذين يجتازون بنجاح فترة تكوين في المجال الديواني لدى مدارس مصادق عليها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

36. **إحداث "صندوق إعادة هيكلة وتعصير القطاع المالي "** في إطار تجسيم التوجهات الإستراتيجية الجديدة لتدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد.

إجراءات أخرى مختلفة

37. **إحداث صنف جديد من المراكز المحاسبية يطلق عليها اسم "قباضات الأداءات"** توكل لها عمليات استخلاص الأداءات و ذلك في إطار تجسيم برنامج تحديث إدارة الجباية و إدماج كافة عمليات المراقبة و الاستخلاص ضمن هيكل موحد.

38. **توحيد المصطلحات وملاءمة أحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية مع إجراءات توظيف الخطايا الإدارية** بإدراج تنصيصات وجوبية خاصة بها وإخضاعها لإجراءات النزاع المتبعة بالنسبة للتوظيف الإجباري للأداء.

39. **الترفيع في السقف الأدنى لكل حساب ادخار بريدي يدركه التقادم من دينارين إلى 10 دنانير** ليتلاءم مع مستوى تطوّر المعيشة وحجم المبالغ المدخرة.

40. **توظيف معلوم لفائدة خزينة الدولة بـ 1% على كلّ مبلغ يفوق 5000 د يتمّ دفعه نقدا لدى المحاسبين العموميين** وذلك بهدف ترشيد عمليات الدفع نقدا لديهم.

41. **تحيين معلوم الطابع الجبائي المستوجب على تصاريح توريد العملة الأجنبية** بالترفيع فيه من 3 إلى 10 دنانير وذلك بهدف ملاءمته مع بقية التصاريح الديوانية و مع كلفة الخدمات المقدمة.

مع
الشّـــــكر